مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تحديات التجربة الديمقراطية في العراق
اسم الكاتب: م.م. دلال ناصر جعفر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7461
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحديات التجربة الديمقراطية في العراق

Challenges of the democratic experience in Iraq

م.م. دلال ناصر جعفر

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Eng. Dalal Nasser Jafar

University of Baghdad – Center for Strategic and International Studies

dalal.n@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام 2024/2/22 تاريخ القبول2024/5/7 تاريخ النشر2024/10/30

الملخص

افتقر تاريخ العراق السياسي إلى أي ممارسة ديمقراطية حقيقية، وذلك منذ تشكيل الدولة العراقية عام 1921 وحتى نيسان 2003، وكانت هناك محاولات للديمقراطية في حُقب زمنية مختلفة ومتفاوتة، ولكنها لم تستمر لما رافقها من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية، فضلًا عن الممارسات الاستبدادية للأنظمة الحاكمة التي توالت عليه. ثم أصبح الحديث عن العملية الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العراق مطروحًا في الأروقة السياسية والاجتماعية والثقافية، منذ الاطاحة بالنظام الاستبدادي السابق في 9 نيسان 2003، إذ تهيأت الفرصة للشعب العراقي كي يؤسس دولة ديمقراطية دستورية مدنية حديثة، وإقامة عراق جديد ينتهج الديمقراطية كنموذج لحكم يشارك فيه جميع الطوائف والفئات والاثنيات، وبحسب الهدف المُعلن لجميع القوى السياسية والاجتماعية والدينية. ولكن برز التساؤل حول كيفية تطبيق الديمقراطية في العراق، وما هي الأسس التي ترتكز عليها؟.

الكلمات المفتاحية: (الديمقراطية، التحول الديمقراطي، البناء الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي).

Abstract

The political history of Iraq lacked any real democratic practice, since the formation of the Iraqi state in 1921 until April 2003. There were attempts at democracy in different and varying periods of time, but they did not last due to the political, economic and social conditions that accompanied them, as well as the authoritarian practices of the ruling regimes that succeeded them on him.

Then talk about the democratic process and democratic transformation in Iraq became on the table in the political, social and cultural corridors, since the overthrow of the previous authoritarian regime on April 9, 2003, as the opportunity was created for the Iraqi people to establish a modern civil constitutional democratic state, and to establish a new Iraq that pursues democracy as a model of governance in which all participate. Sects, groups, and ethnicities, and according to the declared goal of all political, social, and religious forces. But the question arose about how to implement democracy in Iraq, and what are the foundations upon which it is based?.

Keywords: (Democracy, Democratic transformation, Democratic construction, Democratic transition).

المقدمة

واجهت عملية التحول الديمقراطي في العراق جملة من الاشكاليات والمعوقات، بحكم حداثة التجربة الديمقراطية، وطبيعة التغيير السياسي الانتقالي، فضلًا عن الموروث الاستبدادي في السياسة العراقية، نتيجة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي يستلزم إعادة قراءة عملية التحول الديمقراطي بمنظور مختلف، يضع السياسة والنظام والدولة في سياق الفعل الاجتماعي بأبعاده المختلفة. فتتجسد العملية الديمقراطية عبر دولة النظام والدستور والتنوع بين المؤسسات والوظائف التي تؤديها في المجتمع، وبدون وجود ثقافة التعددية السياسية واحترام الخصوصية والتنافس وضمان تطبيق الدستور لن يزدهر النظام السياسي في العراق، كما إن عملية الانتقال الديمقراطي هي نتاجًا لعوامل عديدة ومتداخلة، بعضها جوهري والآخر ثانوي، وبعضها داخلي والآخر خارجي، وبعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية التي تشكّل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم.

اتسمت الحياة السياسية في العراق ما بعد سقوط النظام السابق بشمولية (دينية، مذهبية، قومية) تنافسية، وفي بعض الأحيان إقصائية، حكمت النظام السياسي، وبدلًا من تحقيق وعود بناء نظام ديمقراطي يضمن التداول السلمي للسلطة، ويحمي الحقوق ويرسخ دولة المواطن، ظهر استبداد الأحزاب السياسية كواحد من أخطر أنواع الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تاريخ العراق المعاصر، وهكذا تجاهل النظام السياسي الشمولي مفهوم حيادية المؤسسات في الأنظمة الديمقراطية، إذ تكون الدولة محايدة بين جميع الطبقات والأديان والمذاهب والأعراق والقوميات والثقافات والعشائر، وضمان العدالة في المشاركة، والحق باختيار الاتجاهات السياسية والفكرية ضمن دولة مدنية ديمقراطية.

تمثّل ازمة الديمقراطية داخل الأحزاب العراقية أحد المعوقات التي يوجهها المشروع الديمقراطي، من حيث الذهنية التي يتصف بها أعضاء وقيادات الأحزاب،

أو من حيث الخطاب الثقافي والسياسي الذي يصدر منها، أو من حيث تراكم المسيرة التاريخية لها منذ تأسيسها وتجربتها في أجواء المعارضة والحكم وحتى في المشاركة الديمقراطية الجديدة، فقد ظهرت القيادات الحزبية نتيجة مبادرات شخصية أو جماعية، ترتكز في ظهورها على الانتماء الفكري.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تشخيص مواطن الضعف التي تحول دون امكانات التحول المنشود إلى الديمقراطية في العراق، مع تحديد أفضل السبل لمعاجلة تلك المواطن، حتى تمتلك الدولة العراقية رؤيا واضحة ونظره مستقبلية الى الدور المطلوب منها كدولة ملتزمة بسيادة القانون، قادرة على تحديد الاهداف ورسم السياسات والخطط وبرامج التحول والانتقال نحو التماسك الديمقراطي.

أهمية البحث:

يأتي اختيار التحول الديمقراطي في العراق من أهمية التغيير الذي حصل في العراق بعد سقوط النظام السابق، إذ اتاح هذا التغيير الفرصة للعراق لممارسة الديمقراطية بعد عقود طويلة من الاستبداد السياسي، إلى أن التحول الديمقراطي في العراق يواجه العديد من المعوقات الداخلية، التي كانت تتفاعل مع المؤثرات الخارجية (الإقليمية والدولية)، وعلى مراحل ومواقف ومتغيرات مختلفة.

- **مشكلة البحث:**

تتمثل إشكالية البحث في دراسة تحديات تجربة التحول الديمقراطي في العراق، والتي طالبت هذه التجربة بشكل أساسي بالحرية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء نظام ديمقراطي جديد يحقق عملية الانتقال السلمي للسلطة.

لم تحقق التجربة الديمقراطية في العراق –على مدى أكثر من عقد من الزمن– النجاح بوصفها نظام ديمقراطي، فقد تفاقمت الازمات السياسية، وتراجع أداء دوائر ومؤسسات الدولة في جميع مرافقها، مما مثّل ذلك أحد اشكاليات تطبيق الديمقراطية في العراق.

تتجسد إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

1. ما هي طبيعة عملية التحول الديمقراطي في العراق؟.
2. ما هي الصعوبات والمعوقات والتحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في العراق؟.
3. ما هي سبل المعالجة؟.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من إن عملية التحول الديمقراطي في العراق ما زالت ناشئة وفي بداية الطريق، وتتطلب جهود متعددة للمحافظة على ما تحقق، والسعي لتطويره ونقله الى التماسك الديمقراطي، إلا إن الأمر يواجه تحديات داخلية وخارجية محدقة بأبعاد ومستويات التحول الانتقال نحو الترسيخ؛ لأن التحول محصلة مجموعة من الأسباب، وتتفاوت مجموعة الأسباب المؤدية إلى الديمقراطية من دولة الى أخرى.

تعريفات البحث:

- **الديمقراطية:** كلمة إغريقية قديمة، دخلت اللغة الانكليزية في القرن السادس عشر[1]، وحسب مدلولها اللغوي اليوناني القديم تعني (حكم الشعب)، لأنها مكونة من كلمتين الاولى (Demos) وتعني الشعب، والثانية (Kratia) وتعني الحكم[2]، والديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صورًا وتطبيقات متباينة، وإن كان في جوهره مثل أعلى يتمثل في المساواة بين البشر في فرص الحياة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسمح للإنسان أن يطور امكاناته، واطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات[3]. وعرفتها دائرة المعارف الامريكية بأنها: ((الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم، ومن هذه الديمقراطية المباشرة، والديمقراطية الليبرالية، وهي السائدة في الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي تعتمد على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبي وحق الانتخاب العام))[4].

- **التحول الديمقراطي:** يُعرّف التحول الديمقراطي بأنه المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولًا ديمقراطيًا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى النظام الديمقراطي[5]، ويمكن تعريف التحول الديمقراطي أيضًا: بأنه عملية الانتقال من حكم الفرد أو الحزب أو النُخبة إلى الحكم الديمقراطي، حيث الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية[6].

هيكلية البحث:

قُسّم البحث إلى ثلاثة مباحث، فضلًا عن المقدمة والخاتمة. تناول المبحث الأول موضوع: (إشكاليات البناء الديمقراطي في العراق). أما المبحث الثاني فتناول موضوع: (مراحل التحول الديمقراطي في العراق). وخُصّص المبحث الثالث لموضوع: (معوقات التحول الديمقراطي في العراق).

المبحث الأول

إشكاليات البناء الديمقراطي في العراق

تُعَدّ الديمقراطية العامل الرئيس في تحقيق النظام السياسي المتقدم، الذي يقوم على مبادئ العدل والمساواة بين أبناء الشعب الواحد، والدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي تُعَدّ من الدول المتقدمة في جميع مجالات الحياة؛ لأن ذلك النظام هو من يؤسس دولة مؤسسات دستورية، يؤدي الى الاستقرار السياسي والأمني ويحقق التنمية الشاملة. وتجربة العراق في المجال الديمقراطي هي تجربة حديثة، مقارنةً بتجارب العديد من الدول التي أخذت بالنظام الديمقراطي، لا سيّما وأن العراق قد أخذ بالديمقراطية التوافقية التي تنص على تقسيم المناصب بين القوائم الفائزة في الانتخابات، وإن كان غالبيتها ذات صبغة طائفية أو قومية، وهذا ما نتج عنه صراعًا سياسيًا مبنيًا على أسس مذهبية وقومية، وهي إحدى أهم إشكاليات النظام الديمقراطي العراقي.

أولًا: إشكالية الشرعية:

أن الرصيد الأكبر من الشعبية ومن شرعية الاقتراع الذي تحظى به الأحزاب والحركات الإسلامية، هو من ممارستها لدور المعارضة للنظم التسلطية، لذا يرجع البعض شعبية هذه الحركات من كونها تضع مبدأ أو عقيدة فوق الحاكم المستبد[7]، في حين يرجع البعض الآخر ظهور هذه الحركات ورصيدها العالي من التأييد الشعبي إلى الازمات الاقتصادية والاجتماعية[8]، والواقع أنه أيًا كانت أسباب ظهور وصعود هذه الحركات والأحزاب، إلا أنها وجوه متعددة لحقيقة واحدة متمثلة بعجز الأحزاب والقيادات التي تصدت لمهام التحرر والتنمية، ولكنها فشلت رغم إن شعوبها ضحت بالديمقراطية، ولم تعدها من الأمور الاولية والشرط الحقيقي لإنجاز تلك الغايات[9].

أي إن ما يحظى به الاسلاميون اليوم من رصيد جماهيري ومن شرعية اقتراع، هو نتيجة لفشل المشروع السياسي لقوى الحداثة العربية بطبعاتها الايديولوجية المختلفة في تحدي الانجاز، إذ حاولت هذه القوى أن تستند الى شرعية الانجاز للتعويض عن غياب شرعية الاقتراع، الأمر الذي قاد الى تهاوي شرعية هذه النظم، وظهور المشروع الإسلامي كمشروع الانقاذ السياسي الأهم في نظر الجماهير.

حينما حصل التحول نحو النظام الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، شكّل ذلك أساسًا لمشروعية الاقتراع التي أوصلت الإسلاميين إلى السلطة في العراق، الأمر الذي وضعهم في مواجهة تحدي الانجاز، الذي فشلت فيه الأحزاب السابقة لهم، إذ كسبت هذه الحركات والأحزاب جل انصارها بفضل ممارسة دور المعارضة للنظام السابق، وتسليط الأضواء على إخفاق وفساد الادارة فيه، وهي اليوم بموقع النظام الذي كانت تنتقده، وأمامها الملفات التي أخفق فيها ذلك النظام وأداؤها السياسي بعد أعوام طويلة من التغيير، لا يقدم أية مؤشرات على نجاحها في اختبار الانجاز[10].

هناك العديد من الأسباب لإخفاق الأحزاب الإسلامية في مجال الانجاز، ومن أهمها:

1. انشغال الأحزاب الإسلامية بمشروع قيادة المعارضة وبمشروع إسقاط النظام البعثي، قاد الى إغفالها عن بناء الدولة العراقية الجديدة بعد سقوط النظام[11].
2. إن عقود طويلة من القمع والتهميش والعمل السري، لا سيّما في أعوام حكم النظام البعثي، قد عملت على ترسيخ تصورات خاطئة للديمقراطية في ذهنية العديد من كوادر وقيادات الأحزاب الإسلامية العراقية، وهو ما يظهر من تصريحات وسلوكيات هذه القيادات، فكثيرًا ما نجد أنها تختزل الديمقراطية بالانتخابات (الديمقراطية الأداتية)، كما إن بعضها ظل يعمل بعقلية وبخطاب وشعارات المعارضة والمظلومية حتى بعد أعوام من تربعها على السلطة، وتظهر الديمقراطية في تصريحات وأقوال كوادرها وقياداتها على أنها غاية بحد ذاتها[12].

إن النظر إلى الديمقراطية على أنها بحد ذاتها ومن ثم اختزالها بالانتخابات، لا على إنها وسيلة للحكم الصالح واداة للمراقبة والمحاسبة، يشكل أحد أسباب استشراء ظاهرة الفساد المالي والاداري والسياسي، ضمن حُزمة من المسببات الداخلية والاقليمية والدولية، والواقع إن استشراءها في ظل هيمنة الأحزاب الإسلامية على السلطة، وتستر البعض على المفسدين خلال الأعوام السابقة من شأنه أن يضر بمصداقية هذه الاحزاب ورصيدها الجماهيري ومستقبلها السياسي، وهو ما يجد تجلياته في تصاعد حركة الاحتجاج الشعبي على الأداء السياسي لنخب السلطة حتى في المحافظات التي شكّلت الثقل الانتخابي الأهم لبعض هذه الاحزاب[13].

ثانيًا: إشكالية العلمانية:

يمكن تحديد الركائز الأساسية للديمقراطية، كالآتي:

1. الحرية: أي احترام الحريات بجميع اشكالها، وفي مقدمتها الحريات المدنية والسياسية وحرية الرأي والتعبير.

2. المساواة: أي تساوي جميع المواطنين بالحقوق والواجبات، بغض النظر عن انتمائهم الديني والمذهبي والعرقي على أساس مبدأ المواطنة.
3. المشاركة: أي أن يكون القرار السياسي محصّلة أفكار ومناقشات جميع المواطنين[14].

ومن هنا يرفض الاسلاميون عامةً الأساس الفلسفي للديمقراطية كما نشأت في الغرب؛ لتناقضه مع تصوراتهم للدين، إذ يرون أن الديمقراطية جاءت في الغرب كتعبير عن الإنسانية، أي أن الانسان هو مصدر كل شيء يتعلق بالفكر والحياة بما في ذلك نظام الحكم، لذا فأنهم لا يتعاملون مع الديمقراطية كفلسفة أو طريقة حياة أو منهج، بل يتوقفون عن ما يسمى بالديمقراطية الأداتية، أي الديمقراطية كوسائل وآليات تمكّنهم من استلام السلطة والمشاركة فيها مع رفض لقيمها الفلسفية، لذا تغيب عن اهتماماتهم الديمقراطية الفكرية التي تتفاعل فيها عمليات وأفكار، مثل التحديث والليبرالية والعلمانية التي تبدو الديمقراطية ناقصة بدونها[15].

والواقع إن العلمانية تشكل إحدى الضمانات المهمة في مواجهة الطائفية، بما توفره من آلية لمنع استغلال الدين أو المذهب لأغراض سياسية، أو استغلال جهاز الدولة لتحقيق مصالح طائفية، كما إن الدولة الدينية بالحقيقة هي دولة طائفية إذ من الممكن أن نتخيل دولة علمانية طائفية، لكن من غير الممكن أن تتخيل دولة دينية ليست طائفية، ذلك إن الدولة الدينية في النهاية تنحاز أو تتبنى مذهب طائفة معينة، قد تكون طائفة الحاكم المستبد أو طائفة الأكثرية في إطار ممارسة ديمقراطية غير سليمة[16].

ثالثًا: إشكالية الهوية:

تُعَدّ إشكالية الهوية من أهم التحديات الفكرية والسياسية التي واجهت وتواجه النُخب السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة[17]، وتتحمل النخب السياسية والثقافية العراقية مسؤولية الفشل في بناء الهوية الوطنية، سواء كانت قومية أم إسلامية أم ليبرالية، وقد ظلّت تلك النخب من أكثر النخب العربية تبعية

لأيدولوجيات خارجية؛ بسبب إنمساخها الفكري وتبعيتها الفكرية للخارج، إذ ظلّت تلك النخب تدور في اطار مشاريع كبرى رافضة لحدود الوطن ودولته، سواء كانت تلك المشاريع قومية (عربية، كردية)، أو أممية أو دينية أو طائفية[18].

بعد التغيير في عام 2003، انعكس هذا الواقع سلبًا على وحدة النسيج الاجتماعي إذ لعبت الأحزاب الإسلامية في الوسطين الشيعي والسني دورًا في زيادة حدّة الاستقطاب الطائفي داخل المجتمع، كما تصرفت النخب السياسية عامة وليس فقط الإسلاميين بعقلية المكونات التي تدّعي تمثيلها، وليس بعقلية المواطنين الذين يفترض إنها تمثلهم وتعبّر عنهم، وانعكس هذا على الذهنية العامة للدستور، التي انطلقت من المكونات العرقية والمذهبية والدينية، ولم تنطلق من المواطنة[19].

لقد أضحت الدولة تتشكل على أساس تمثيل مكونات ومشاركة مكونات، وما سمي بالشراكة الوطنية والتبادل الوطني، والمقصود به التوازن بين المكونات، وهو ما أدى إلى تعذّر إقامة علاقة مباشرة بين المواطن والدولة، مقابل بروز حلقة وصل جديدة بينهما هي المكّون[20]، فإن المواطن إذ يرى إنه لا يسعه مخاطبة الدولة والتعامل والاشتراك بفعاليتها إلا من خلال طائفته او مكونه ينكفئ على الطائفة والمكّون، ومع مرور الوقت يتضخم دور الطائفة ويتضاءل دور الوطنية، بل يتضخم الأول على حساب الثاني مما يحول دون وصول الجماعة إلى مستوى الاحساس والوعي الوطني[21]، فضلًا عمّا تخلفه المحاصصة من انتشار لقيم المحاباة والمحسوبية في الجهاز الإداري، وضعف آليات المحاسبة والمراقبة[22]

المبحث الثاني

مراحل التحول الديمقراطي في العراق

تمر عملية التحول الديمقراطي بمراحل عدّة، ومن أبرزها:

أولًا: العمل على إنهاء النظام السلطوي:

وهي المرحلة التي تبدأ منذ أن يلوح في الأفق مؤشرات تآكل النظام التسلطي، مثل: الصراع داخل هذا النظام، وانقسام نخبته السياسية بين

إصـــلاحيين ومحـــافظين، ونمـــو درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تكون أكثر استقلال وقـوة، ممـا يـؤدي إلى حدوث أزمة سياسية بالنظام السياســي التسلطي يقوده إلـى التحـول الـديمقراطي، ولكن ينبغـي الإشـارة إلـى إن انهيـار النظـام التسلطي قـد لا يتبعـه بالضـرورة تأسيس نظـام ديمقراطي، إذ قد ينجم عن هذا الانهيار شكل أخر من أشكال النظام التسلطي، فنتيجة للالتفاف على التجربة الديمقراطية، إذ لم يحصل تغيير جذري في السلطة، ولم يسفر التحول الديمقراطي عن وصـول القوى الشـعبية الواسـعة إلى السـلطة السـياسـية، وإنما ضـل يدور في الإطار الشكلي المظهـري الاسـتعراضـي، مثـل تأسـيس أحـزاب سياسـية متعـددة صـورية لا تـرى طريقهـا إلـى السلطة، وحملات انتخابيـة جوفـاء، وليبراليـة صـحفية غيـر مُجديـة، ومناقشـات عقيمـة داخـل المجلـس النيـابي، وهكـذا بقيـت العمليـات الانتخابية شكلية، ولم تكرس مبدأ (التداول السلمي على السلطة)[23].

أن المؤشر الحقيقي لانهيار الأنظمة الاستبدادية التسلطية، يكمن في عجـــز هذه الأنظمة عن التجاوب مع الجماهير، وغياب تام للغة الحوار، واستخدام كبير للقمـع لأي تـوجه تحرري، فضلًا عن غياب حريـة الفكـر والتعـبير عـن الـرأي، وغيـاب الأحـزاب السياسـية الحقيقيـة الـتي تـؤمن بالتعدديـة السياسـية الحقيقيـة وليسـت الصـورية، ووجـود مؤسسـات مجتمع مدني حقيقية تُفعّل القناة بين الحاكم والمحكوم[24].

ثانيًا: الانتقال إلى النظام الديمقراطي:

تشير عملية الانتقال إلـى النظـام الـديمقراطي من الناحيـة النظريـة إلـى مرحلـة وســـــيطة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، وعادةً ما تشمل عمليـة الانتقـال مختلـف عناصـــــر النظـــــام السياسـي، مثـل البنيـة الدسـتورية والقانونيـة، والمؤسسـات والعمليـات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياســـية، وغيرها، فضلًا عن إن مرحلـــة الانتقـال إلـى الديمقراطيـة قـد تشـهد صـراعات ومسـاومات وعمليـات تفـاوض بين

الفاعلين السياسيين الرئيسيين، وهي تمثل المدّة الزمنية للانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، ويتخللها احتمالات الارتداد عن الديمقراطية، وتوصف تلك المرحلة بأنها المرحلة الفاصلة بين انهيار التسلطية والانتقال للديمقراطية[25].

يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت، متى ما توفرت عدّة مؤشرات، منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد، لا سيّما فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة، وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية[26].

ثالثًا: مرحلة تدعيم التحول الديمقراطي:

مرّت عملية التحول في العراق بمجموعة من المراحل بعد الانتهاء من العمليات العسكرية، والاطاحة بالنظام السابق، وحلّ الجيش ومؤسساته المختلفة، وتشكيل هيئة إدارية تتولى مهمة المساعدات الإنسانية، وإعادة الاعمار، وتميزت هذه المراحل بصفة عامة بصدور مجموعة من القرارات باركت جهود سلطة التحالف ودعمتها، كما قرّرت حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية، وضرورة مساعدته في إعادة بنائه وتنميته[27].

وعلى ضوء ذلك، تسارعت خطوات بناء العملية السياسية والتحول الديمقراطي التي شهدت مجموعة من المؤسسات والمظاهر، وكالآتي: (المرحلة المؤقتة، والمرحلة الانتقالية، والمرحلة ما بعد الانتقالية)[28]. وبعد احتلال العراق وإسقاط نظامه، أخذ التفكير يتجه إلى إعادة صياغة شكل الدولة العراقية من دولة موحدة إلى دولة اتحادية ديمقراطية، وبذلك أصبحت الدولة العراقية دولة اتحادية فدرالية ديمقراطية دستوريًا، تتكون من عاصمة وأقاليم، فضلًا عن نظام فيدرالي له خصائص دستورية، قد لا توجد في غيره من الأنظمة الفيدرالية الأخرى، إذ يتعلق قسم منها بكيفية ظهور النظام الفيدرالي في الفرد العراقي أو بالاختصاصات

المتاحة للإقليم، التي تضمن حقوق الجماعات والاقليات، وتعمل على تحقيق الشراكة الحقيقية، كامتلاك الجيش والشرطة وبرلمان وحكومة تصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات[29].

المبحث الثالث

معوقات التحول الديمقراطي في العراق

يواجه التحول الديمقراطي عوائق عديدة، قد تنبع بعضها ممن ينادي بهذا التحول، لا سيّما إذا ما كان الشعب يعاني من فترة طويلة من الخضوع والظلم وفقدان الحريات الأساسية.

أولًا: الواقع السياسي وأثره على التحول:

من المعوقات العديدة في الواقع السياسي التي تحول دون تحقيق التحول الديمقراطي:

1. **عدم الفهم والوعي لدى الحاكم والمحكوم:** يجب أن يكون هنالك توعية للشعب والسلطة عن حقيقة التحول الديمقراطي، وما يمثله من مفاهيم أساسية مثل الحرية والسيادة والسلطة والديمقراطية، وغيرها من شؤون الحياة السياسية والثقافية، بحيث تظهر لدى الشعب حقيقة التحول الديمقراطي واضحة وكاملة[30]، لذلك يستلزم التحول الديمقراطي إمكانية دفع الناس إلى التفكير في مراحل وأهداف هذا التحول، وفي طبيعة النظام وشكل الحكومة، ومدى ملائمته لهذا الشعب من عدمه، وطبيعة الحقوق والحريات المذكورة في الدستور، ومبدأ الفصل بين السلطات، وتنظيم السلطات بحيث يكون على الشعب التفكير في الأمور الأساسية في الدستور[31].
2. **فقدان المشاركة الجماهيرية:** من مستلزمات التحول الديمقراطي هو تحقيق المشاركة الجماهرية الواسعة فيه، إذ ينبغي أن تشارك جميع فئات المجتمع من فقراء ونساء وأقليات وذوي احتياجات خاصة ومختصون ورجال أعمال وقضاة وغيرهم من فئات الشعب المختلفة، فلا يمكن التمييز بين فئة أو أخرى جميعها بالتساوي[32]، ومن خلال هذه المشاركة يتم تناولها بشكل شفاف ومسؤول وبعناية،

حيث يجب القيام بتحليل الآراء، والغرض الرئيس من تحليل هذه الآراء هو معرفة مدى الاختلاف في الآراء بين اقاليم البلد أو بين المجموعات العرقية والدينية في البلد[33].

3. فقدان التوازن بين مكونات الشـــعب: إن فقدان التوازن بين فئات الشـــعب من حيث الحقوق والواجبات يفقد التحول الديمقراطي زخمًا هائلًا، إذ يبقى أصـــحاب السـلطة والنفوذ متمسـكين باسـتحقاقاتهم، في حين يعجز البقية عن تحقيق التحول المطلوب، لا ســيّما وإن الأقلية هي عادة ما تكون في منزلة أصـــحاب النفوذ، لذا ينبغي التوصل إلى توازن بين هذه الفئات المختلفة بأطرافها كافة[34].

ثانيًا: أثر الوعي السـياسـي المجتمعي على التحول الديمقراطي في العراق ما بعد عام 2003:

من الضـروري أن تقام أنشـطة لتوعية الشـعب تجاه أهمية التحول الديمقراطي، وإعداد برامج للتثقيف الدســـتوري، وهنـالك مراحل للتثقيف بـالتحول الـديمقراطي، والجهات التي تتولاها، فضلًا عن الوسائل المستخدمة فيها.

1. **المراحل الرئيســـة في التثقيف الدســـتوري للتحول الديمقراطي:** قبل أن تبدأ خطوات التحول الديمقراطي في هذه المرحلة يتم ابلاغ الشعب بأن الفرصـة المتاحة لهم للمشـاركة في التحول الديمقراطي، وما الطريقة التي تمكّنهم من المشـاركة، وقد يتضــمن اعداد الناس وتثقيفهم لتقديم الآراء في المرحلة الأولية[35]، وهدف التثقيف الدسـتوري هو المسـاعدة في اطلاع الشـعب على المسـائل المتعلقة بعملية صـياغة الدستور، مثل كيف يتم ادارة العملية واجراءاها، كذلك يوضح للشعب ما أهداف هذا الدسـتور والمبادئ التي اسـترشـدت بها الجهة المكلفة بصـياغة الدسـتور، وما هي الادوار التي يمكن ان يؤديها الشعب في عملية صياغة الدستور[36].

2. **إدارة التثقيف بمضـــمون التحول الديمقراطي:** تتولى أحيانًا الجهات المكلفة بصياغة الدستور (الجمعية التأسيسية او اللجان الدستورية)، مهمة القيام بالتثقيف

الدســـتوري للتحول الديمقراطي، كذلك يمكن للأجهزة الحكومية القيام بالتثقيف، وأيضًا منظمات المجتمع المدني[37].

3. **الوسائل المستخدمة في التثقيف الدستوري:** إن معظم الوسائل المستخدمة في التثقيف الدســتوري للتوعية بالتحول الديمقراطي تســتخدم مزيجًا من الوســائل المختلفة للوصول إلى مختلف الجماعات، ومن تلك الوسائل:

أ- **الوسائل المقروءة:** تتمثل في الصحف والمجلات وغيرها من أنواع المطبوعات المختلفة، إذ يمكن لهذه الوســائل أن تقوم بطباعة مســتلزمات التحول الديمقراطي ووسائله ومعوقاته[38].

ب- **الوسـائل المسـموعة والمرئية:** إن معظم الدول النامية تعد جهاز الراديو من أكثر الوســائل اســتخدامًا من قبل المواطنين، وكذلك الحال بالنســبة للتلفاز، إذ يتم استخدام الدراما والبرامج الحوارية في نقل المعلومات الدستورية إلى الشعب، إذ إن لهما أثر مهم في عملية التثقيف الدستوري[39].

ت- **شـــبكة المعلومات الدولية (الانترنت):** يُعَدّ الانترنت من أحدث الوســـائل وأفضــلها للتثقيف الدســتوري، إذ يســتطيع الشــعب في أي وقت من الدخول على الموقع الألكتروني الرســمي والاطلاع على أهم الأحداث والمســتجدات على عملية صياغة الدستور[40].

الخاتمة (الاستنتاجات، والتوصيات)

عانى العراق منذ عام 2003 أزمة في النظام الســياســي حالت دون اســتقراره وتعريف مصالحه والقيام بوظائفه كنظام سياسي، فمن الأساسيات المفترضة للنُظم السـياسـية عامةً، وجوب امتلاكها لأدوات تضـمن لها التكيف مع المواقف الطارئة، وتمكّنها من إيجاد الحلول الناجحة لمواجهة تلك المواقف، وتمنحها القدرة على الاســتمرار، ومن بديهيات النظم أن الأعراف الســياســية والدســاتير والقوانين النافذة والهياكل المؤسساتية والسلطات هي الكوابح الرئيسية لمنع تصدع النظام.

واجهت الديمقراطية في العراق العديد من التحديات التي أعاقت ترسيخها، وأهمها عدم قبول غير الديمقراطيين بالديمقراطية سلوكًا وعقلًا، مما أدى إلى تنوع متنافر، جعل عقلية الحسم بدلًا عن عقلية التسوية والتشاور. كما إن هنالك تحديات عديدة للديمقراطية العراقية كالفساد ومحدودية الخبرة السياسية للعديد من القائمين بالشأن السياسي، وكذلك تجربة العملية السياسية التي اعتمدت على الآليات التوافقية الخاطئة، التي انتجت أزمات عديدة وتوترات وتعارضات وتداخل في السلطات وتغليب المصالح الفرعية على المصلحة العامة، فضلًا عن التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي العراقي، وهذه من أهم التحديات الضاغطة على أي عملية انتقال وتحول ديمقراطي.

خلت التجربة الديمقراطية في العراق من أي تأسيس فكري أو فلسفي أو سياسي أو ثقافي، وعدم وجود استراتيجية للتحرك والتنظير، والاتكاء على العشائرية والحزبية فكانت ديمقراطيتنا شكلية روتينية, وصورتها مشوهة لا تتطابق مع الديمقراطية الغربية؛ وذلك لعدم مصداقية الغرب في محاولة دمقرطة العالم, فضلًا عن وجود تناقض كبير بين أفكار وايدولوجيات الأحزاب والفكر الديمقراطي.

الاستنتاجات

يمكن تشخيص أبرز معوقات التحول الديمقراطي في العراق بعدّة عوامل، منها: غياب مفهوم التعددية عن القاموس السياسي العراقي وإدارة البلد من قبل حزب واحد، وهذا ما شكّل عاملًا رئيسًا في غياب المعارضة الداخلية المتفهمة لاحتياجات ومشاكل المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى أن بناء المجتمع عبر عقود طويلة على مفاهيم الشمولية والمركزية أدى إلى غياب التنوع الفكري والثقافي وصهر كل مكونات المجتمع في فكر واحد، وهذا ما جعل من عملية إعادة تأهيل المجتمع – ليمارس دوره الديمقراطي بعد التغيير في عام 2003– صعبة لدرجة أن مكونات المجتمع العراقي وجدت نفسها في حالة صراع، وهذا ما تجسد بشكل واضح في كتابة الدستور العراقي، والتي حرصت العديد من مكونات الشعب العراقي على

ضـمان حقوقها دسـتوريًا، وهذا ما يفسـر بأن المعوق الأول للتحول يكمن في عدم الثقة بين المكونات ومن يمثلها من نخب سياسية، وهذا ما أدى الى ظهور تقسيمات إدارية مجزّأة ومناطق متصـــارعة، مما زاد من حدة الانقســـامات وعدم الثقة لدى الجميع، فأفقد المشـــروع الوطني لبناء الدولة العراقية قيمته، مما جعل من الهوية الوطنية الواحدة تغيب لتبرز الهويات الثانوية الفرعية، التي اســـتند إليها العديد من الشخصيات السياسية، وبُني على أساسها الكثير من القرارات، سواء ما يتعلق منها ببناء مؤسسات الدولة وتقاسمها وفق هذه الهويات، فانعكس ذلك على عملية البناء الديمقراطي ذاته.

فقدت الديمقراطية في العراق عنصـرين مهمين من عناصـر قوتها، وهما (الأمن والتنمية)، إذ يعرف الجميع بأن لا ديمقراطية تترسـخ وتنمو وتتجذر في المجتمع في ظل أمن متدهور وبطالة ونســـب فقر عالية، ولعل هذا العامل كانت له أســـبابه الداخلية والخارجية معًا، وبالتالي يمكننا القول بأن ما حصـل في العراق عملان في آن واحد، هما بناء دولة جديدة ومؤســـســـات جديدة وتشـــريعات جديدة وترســـيخ ديمقراطية، وهذا الأمر كان صـــعبًا جدًا؛ لأنه جرى في ظل وجود قوات احتلال، وسلب العراق مشروعيته لدى محيطه العربي، وبالتالي فإن مهمة السياسي العراقي كانت صعبة؛ لأنها تتطلب أن يتم بناء الدولة ومؤسساتها، وفي الوقت نفسه البناء الديمقراطي وما يترتب عليه من نتائج تصب بالتأكيد في صالح العمليتين معًا.

التوصيات

لا زالت أمام الديمقراطية العراقية فرص لمواجهة تحدياتها واستئصال أمراضها، عبر الآتي:

1. صـياغة مشـروع وطني عراقي موحد يحمل دلالات حقيقية وواقعية، لا بمعناه الفوقي والسـطحي المبني على أسـاس الشـعارات والمشـاريع الكلامية البلاغية والاناشيد الحماسية، بل عبر البحث عن مشروع واقعي للوحدة الوطنية يطمئن إليه الجميع، ويقوم على أساس احترام طموحات الجميع، وترسيخها في النظام السياسي.

2. يتطلب من الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة الاعتراف بأن اشكالية البناء الوطني ليست مذهبية وقومية واجتماعية بل هي اشكالية سياسية، وتقبّل التعددية في اطار الوحدة دون ضواغط، إذ لا يمكن تجاوز الوضع الراهن من دون العودة إلى اعادة بناء المرجعيات الاجتماعية، وتفعيل منظومة القيم المشتركة سياسيًا.

3. وضع سياسات عامة وتصميم حقيقي واطار قانوني وحقوقي لمواجهة الفساد، ولا بُدّ أن يبدأ من أعلى الهرم السياسي، وحين ذاك القاعدة ستتعلم الدرس، فأفضل مشروع للمصالحة ليس بين القوى السياسية أو بين الفاعليين المحلّيين، بل مصالحة عليا للطبقة الحاكمة مع القاعدة الاجتماعية، عبر مبارزة الفساد وترسيخ أُطر الانتقال الديمقراطي.

4. تحتاج عملية التحول الديمقراطي في العراق إلى سياسات اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية فاعلة، وهذا يتطلب الاعتراف بوحدة الدولة وصيانة التعددية فيها بكل تفرعاتها، وتحتاج الدولة إلى قوانين التشكل الوطني من جديد، وإرساء المؤسسات والعمليات الديمقراطية إلى جانب المشاركة والتعددية.

5. التعامل مع مشاريع الحوار الوطني ومواثيق الشرف والشراكة والتوافقات والاتفاقيات السياسية والتسويات الوطنية، كمقدمات ضرورية لبناء الدولة، لا أن يتم التعامل معها كنتيجة انتخابية مؤقتة لتشكيل حكومة وتحالفات سياسية مرحلية.

6. تثقيف المجتمع باتجاه أهمية العملية الديمقراطية وفهمها بالشكل المطلوب، وتوجيه العقل الفردي والجماعي من أجل انجاح العملية الديمقراطية.

7. الاتجاه إلى العمل الجدي والفاعل والصادق لمعالجة الحالات المرضية التي انتابت العملية الديمقراطية، واعتماد المنظار الفلسفي والمنهج العلمي والتشخيص الواقعي للنظام الديمقراطي، والسلوك السياسي المنسجم، وخطوات وضوابط وشروط ذلك النظام المتبع من قبل الدول والحكومات الناجحة.

وعلى الرغم من كل سلبيات الديمقراطية في العراق، لكن تجارب الانتقال الديمقراطي بدأت مقوماتها تتبلور الآن، فهنالك تصاعد في الوعي السياسي للشعب

العراقي، وثقافة احتجاج ضد الفساد والفاسدين، ودور الشباب بدأ يتزايد، لتعطي أملًا في بناء دولة عراقية ديمقراطية.

الهوامش

(1) فيليب غرين، الديمقراطية، ترجمة: محمد درويش، دار المأمون، بغداد، ٢٠٠٧، ص47.

(2) كاملز هيري، الموسوعة الاشتراكية، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠، ص 183.

(3) علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 36.

(4) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1997،ص 16.

(5) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 296.

(6) أحمد كربوش، "إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد (1)، 2023، ص 745.

(7) مجموعة باحثين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٧.

(8) مجموعة باحثين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي والاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص 254.

(9) حيدر إبراهيم علي، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص 35.

(10) سلام علي محمد، "كلام في السلطة: ملفات خاصة"، مجلة المنتقى، العدد (13)، مركز المسار للبحوث والدراسات، بغداد، حزيران 2006، ص 27.

(11) محمد عبد الجبار شبوط، "دور الأحزاب السياسية في إعادة بناء الدولة: الحالة العراقية انموذجا مجلة حوار الفكر العدد (16)، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، آذار 2011، ص41

(12) مجموعة باحثين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص 96.

[13] شروق اياد خضير، "الأحزاب الإسلامية وإشكالية الديمقراطية في العراق (دراسة تحليلية نقدية)"، مجلة دراسات دولية، العدد (50)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2011، ص 165.

[14] مجموعة باحثين، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٩٨،ص10.

[15] للتفاصيل ينظر: حيدر إبراهيم علي، المصدر السابق، ص 342.

[16] أحمد علي محمد، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 350.

[17] للتفاصيل ينظر: ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: دلشاد ميران، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، 2004، ص 16-22.

[18] سليم مطر، الذات الجريحة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، ٢٠٠٠، ص41.

[19] للتفاصيل ينظر: وائل عبد اللطيف الفضل، دساتير الدولة العراقية للفترة من عام ١٨٨٦ ولغاية ٢٠٠٥، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٦، ص 403-405.

[20] محمد عبد الجبار الشبوط، المصدر السابق، ص 45-46.

[21] جوزيف مغيزل، العروبة والعلمانية، دار النهار، بيروت، ١٩٨٠، ص 36.

[22] شروق اياد خضير، المصدر السابق، ص 172.

[23] زياد جهاد حمد، "العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي"، مجلة مداد الآداب، العدد (14)، كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، 2018، ص 577-578.

[24] خالد عليوي جياد، "متطلبات التحول الديمقراطي في العراق"، مجلة الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العدد (1)، كربلاء، 2004، ص 6.

[25] زياد جهاد حمد، المصدر السابق، ص 578.

[26] حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013، ص 67.

[27] رشا ظافر محي الدين، "أبعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003"، مجلة قضايا سياسية، المجلد (2019)، العدد (57)، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين (بغداد)، 30 حزيران 2019، ص 28.

[28] نبيل كريبش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الداخلية والخارجية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة (الجزائر)، 2007، ص 113.

[29] مجاهد هاشم يحيى، النظام الفيدرالي والتحول الديمقراطي في العراق 2005–2015، برنامج دعم البحث العربي، 2017، ص 2.

[30] ميشيل براندت وآخرون، وضع الدستور والاصلاح الدستوري خيارات علمية، بيروت، 2012، ص 149.

[31] ياسمين فاروق أبو العينين ونادية عبد العظيم، المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور دروس مستفادة من التجارب الدولية مركز العقد الاجتماعي القاهرة، 2013، ص47

[32] المصدر نفسه، ص 47.

[33] ميشيل براندت وآخرون، المصدر السابق، ص 181.

[34] ياسمين فاروق أبو العينين ونادية عبد العظيم، المصدر السابق، ص 47.

[35] ينظر: نور ليث مهدي، "التحول الديمقراطي في العالم العربي بين النصوص الدستورية والواقع السياسي: العراق نموذجًا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (الأول)، جامعة بني سويف، مصر، ديسمبر 2018، ص 58.

[36] ميشيل براندت وآخرون، المصدر السابق، ص 92.

[37] ينظر: نور ليث مهدي، المصدر السابق، ص 59.

[38] محمد إبراهيم خيري الوكيل، الأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد، دار الفكر القانوني، المنصورة (مصر)، 2013، ص 315.

[39] أبو اليزيد علي، النظم السياسية والحريات العامة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ط4، 1984، ص 234.

[40] ميشيل براندت وآخرون، المصدر السابق، ص 99–100.